

## الخانمة

بعد استعراض واف لهذه الدراسة الاقتصادية المعاصرة حول أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية تتضح أمانا جملة من النتائج، يمكننا إيجازها في هذه الخاتمة بالنقاط الآتية:

١. إن الاستثمار في الشريعة الإسلامية يشمل جميع الأنشطة التي تنطوي على عمليات إنفاق الأموال بهدف الحصول على منفعة مستقبلية، وأن الشرط الهام لوصف عملية الاستثمار بأنها إسلامية هو التزامها بحدود الشريعة الإسلامية، وهذا يقودنا إلى القول بأن هناك استثمارا متطابقا مع الشريعة الإسلامية، أي أن المهم لعملية الاستثمار ليس الاسم الذي تتم في ظله بل أن تكون منسجمة مع الحدود والضوابط والأحكام المقررة في النصوص الشرعية والقطعية من القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الأمة وما نشأ عنها من قواعد فقهية للمعاملات الشرعية.

٢. يدور الحكم الشرعي للاستثمار بين الوجوب والاستحباب، وذلك حسبما تقتضيه المصلحة العامة في الجانب الاقتصادي، ومن هنا جاءت الدعوة إلى الاستثمار مطلبا شرعيا تقتضيه ضرورة العصر، الذي ولدت فيه العديد من الظواهر الاقتصادية ويأتي في مقدمتها الأسواق المالية (البورصات).

٣. إن للاستثمار الإسلامي أهدافا ومقاصد شرعية لها أبعاد واسعة تبدأ من عملية حفظ مال المسلمين وتنميته وانتهاء بحماية دينهم من المحظورات الشرعية المالية من خلال إقامة المشاريع التنموية على صعيد الجماعات والأفراد والمؤسسات المالية وأهمها المصارف الإسلامية وذلك عن طريق الارتقاء إلى سلم الأولويات الذي يبدأ بالضرورات المالية الشرعية ويمر بالحاجيات لينتهي بعد ذلك بالتحسينات.

٤. تنقسم أساليب الاستثمار الإسلامي بحسب طبيعتها إلى ثلاثة أقسام هي: أساليب المشاركة، وأساليب البيوع، وأساليب الإجارة والأساليب الأخرى، أما أساليب المشاركة فيتفرع منها: أساليب المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة، وأما أساليب البيوع فيتفرع منها: أساليب المرابحة والسلم والاستصناع والصرف

والتقسيط، أما فيما يتعلق بأساليب الإجارة والأساليب الأخرى فيتفرع منها أربع أساليب هي: التأجير التمويلي (الإجارة المنتهية بالتملك)، والتأجير التشغيلي، والجعالة والقرض الحسن، ويتميز كل أسلوب من هذه الأساليب بمجموعة من الميزات الخاصة به، وخير مثال على ذلك ما يتميز به أسلوب المشاركة الذي يقوم على مبدأ الغنم بالغرم، والثقة المتبادلة المطلقة بين الشريكين سواء كانا المضارب مع صاحب المال أم المزارع مع صاحب الأرض.

5. وفرت أساليب الاستثمار الإسلامي بمجموعها البديل الناجح أمام المستثمرين المسلمين، لأنها تمكنت من توفير الحلول المناسبة أمام الغزو الحاصل من قبل أساليب الاستثمار التقليدية على الأسواق المالية، فمثلا يمثل القرض الحسن بديلا ناجحا أمام القرض الربوي، وكذلك يمثل عقد السلم بديلا ناجحا عن المعاملات الآجلة المحظورة المنتشرة في الأسواق المالية، وهو ما يتلاءم مع رغبات المستثمرين ويتفق مع الضوابط الشرعية التي وضعها العلماء.

6. تعد الأسواق المالية ظاهرة اقتصادية معاصرة استطاعت تحقيق العديد من الثمار والآثار في الجانب المالي، وذلك من خلال الاستثمارات الشائعة فيها، ولذلك فهي تعني: ملتقى المتعاملين والعمليات المالية التي يتم فيها إصدار وتداول الأوراق المالية سواء كانت أسهماً أو سندات بمختلف أنواعها.

7. يتم الاستثمار في الأسواق المالية عن طريق نوعين هما: الأول: سوق النقد (سوق الأوراق المالية قصيرة الأجل) والثاني: سوق رأس المال (سوق الأوراق المالية طويلة الأجل)، هذا من جانب، ومن جانب آخر إن المتعاملين في الأسواق المالية هم الدالون (السماسرة) والمندوبون الرئيسيون والوسطاء وهم جميعاً يقومون بعمليات استثمارية تقوم على وجود العائد والخطر في وقت واحد من خلال عمليات عاجلة أو آجلة أو غيرهما.

8. بالنظر للعديد من الأسباب الاقتصادية والشرعية المهمة أصبح من الضروري في وقتنا المعاصر قيام سوق المال الإسلامية لغرض تفعيل أساليب الاستثمار الإسلامي فيها وتنمية أموال المسلمين في ضوءها وفق ضوابط ومبادئ الاقتصاد الإسلامي.

9. أسهمت أساليب الاستثمار الإسلامي في التأثير في السوق المالية من خلال العديد من الاتجاهات والمعاملات، فمن ناحية الآثار الاقتصادية: أسهمت وبشكل مباشر في

نجاح التنمية الاقتصادية ونشر أسس وقواعد سوق المال الإسلامية وكذلك العمل على تحقيق عدالة توزيع الأرباح والخسائر بين المستثمرين والمساهمة الفاعلة في القضاء على مشكلة البطالة وتعطيل الأموال.

١٠. من الجوانب الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تطرحها أساليب الاستثمار الإسلامي هي تعميم العدالة على أسس سليمة أهمها: إمكانية تحقيق الأرباح في مقابل احتمالية التعرض للخسارة وكذلك فإن معدل الأرباح أو الأجر متوقف على قدر الجهد المبذول والإمكانات المتاحة.

١١. أما من ناحية الآثار الاجتماعية فقد أسهمت هذه الأساليب في تعزيز الحالة النفسية والقيمية لدى المستثمر وذلك من خلال دعم الثقة المتبادلة والمطلقة بين الشريكين ومن خلال التقاء القيم في السوق عن طريق التفاعل الحاصل بين السلوكيات القائمة لدى المستثمرين، وكذلك العمل على تنمية العلاقات الاجتماعية والتكتلات الاقتصادية بين المستثمرين سواء كانوا أفراداً أم جماعات أم مؤسسات مالية.

زد على ذلك إسهام هذه الأساليب في الحد من السلوك الإجرامي، لاسيما في الجانب الاقتصادي المتمثل بالدوافع الاقتصادية لظاهرة الإجرام حتى أن وصف العلاقة العكسية القائمة بين نجاح هذه الأساليب في تحقيق أهدافها وانخفاض معدل الجريمة أصبح أمراً معلوماً للكثيرين سواء كان ذلك بطريق مباشر من خلال تحقيق التنمية والرفاهية لأبناء المجتمع الواحد أم غير مباشر من خلال إقامة أواصر الوقاية من الجريمة.

١٢. من ناحية الآثار العامة، فإن أساليب الاستثمار الإسلامي تعمل في سبيل التصدي لأهم صيغ الاستغلال والضرر الناتج من الأساليب التقليدية في الاستثمارات وفي مقدمتها الإقراض الربوي، وكذلك التخلص من كل أشكال التبعية التي تفرضها الدول الكبرى من خلال مؤسساتها المالية وفي مقدمتها الأسواق المالية على الدول النامية ودول العالم الإسلامي، كما أن هذه الأساليب أسهمت في مواجهة ظاهرة العولمة حيث أن الأسواق المالية تمثل أداة مهمة من أدوات هذه الظاهرة من أجل تحويل العالم إلى بيئة صغيرة، يكون من السهل السيطرة عليها، وأفضل وسائل السيطرة عليها هي المؤثرات الاقتصادية التي تطرحها المؤسسات المالية.

١٣. تقتضي استثمارية نجاحات الأساليب الاستثمارية الإسلامية في الأسواق المالية تأمين إخراج نصيب أموال الزكاة المستحقة باستمرار وذلك لأن طبيعة العلاقة القائمة بين هذه الأساليب وفريضة الزكاة هي علاقة طردية، مما يعني توفير الدعم المالي للمحتاجين والمستحقين.

١٤. تمكنت أساليب الاستثمار الإسلامي أن تقدم أفضل الصيغ للارتقاء بالمستوى الاقتصادي العام للمستثمرين المسلمين وقضت على ظاهرة الاضطراب والحيرة التي كانوا يعيشونها بسبب عدم رغبتهم في التعامل باستخدام أساليب الاستثمار التقليدية التي لا تخلو من المحظورات الشرعية في مجالات النشاط الاقتصادي. وفي ضوء ما تقدم من نتائج نجد أن من الضروري أن نوصي ببعض النقاط الهامة ومنها:

أ. الإحاطة بالإطار العام للاستثمار الإسلامي وأهم أساليبه من خلال نشرها وتدريبها بين الأساتذة والطلبة من ذوي الاختصاص في مجالات الاقتصاد الإسلامي، وكليات الإدارة والاقتصاد والكليات الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية وأهمها المصارف والبنوك الإسلامية.

ب. عمل اتفاقيات شراكة بين المستثمرين والمصارف الإسلامية بشكل يخدم المصلحة المشتركة لهما، وتوسيع نشاطات الاستثمار الإسلامي من خلال الإسهام في إقامة أسواق المال الإسلامية على الصعيد المحلي والدولي في الدول الإسلامية وغير الإسلامية والاستعانة بأسلوب التدرج في توسيع نشاطات الأساليب الاستثمارية في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والمصرفية.

ج. إعادة تفعيل دور المحتسب في الرقابة على الأسواق ولاسيما ونحن نعيش في عصر ضعفت فيه الأخلاق والذمم وشاعت المعاملات غير الشرعية بين المنتجين والمستهلكين التي أدت إلى فساد النظام الاقتصادي.

د. استغلال أكبر قدر ممكن من الأساليب الاستثمارية الإسلامية بما ينسجم مع رغبات المستثمرين وإمكانياتهم بهدف تنويعها وبالتالي الحد من الخطر

المحتمل عن طريق توزيعه بين هذه الأساليب في مقابل تنوع مصادر الربح،  
وكل ذلك يتم في ضوء محفظة الأوراق المالية الإسلامية.

٥- من الضروري أن نوصي بأهمية تفعيل خيارات البيع في الشريعة الإسلامية،  
وذلك في إطار أسواق المال الإسلامية، ومن أهم هذه الخيارات، خيار الشرط  
وخيار العيب وخيار المجلس وخيار الرؤيا، ولأن هذه الخيارات تمثل البديل  
الشرعي المناسب عن الخيارات المحظورة والمنتشرة في أسواق المال التقليدية.